

ISLAMIC MURABAHA CONTRACTS AND ITS ROLE IN IMPROVING THE ECONOMIC LEVEL OF LIBYAN FAMILIES (AN ANALYTICAL DESCRIPTIVE STUDY ON THE JUMHOURIA BANK)

Ezddin HASHLOF¹

Dr, Elmergib University, Libya

Milad HAMED²

Dr, Al-Asmarya Islamic University, Libya

Ebrahim EHWIDI³

Dr, Al-Asmarya Islamic University, Libya

Osama ESHTIWI⁴

Dr, Elmergib University, Libya

Abstract

Murabaha has a great place among the types of banking transactions in most Islamic countries. Murabaha under Islamic law means selling the commodity at the price at which it was bought and increasing the profit. The Bank of the Republic - which is considered the largest commercial bank affiliated to the Central Bank of Libya

One of the most important findings of the study is that the Islamic Murabaha contracts in Jumhouria Bank are divided into two main types:

1-Murabaha for the order to buy "internal Murabaha": It is conducted with individuals in the purchase of cars, furniture and others.

2-Import Murabaha: which takes place with companies by opening letters of credit to customers with a contract to sell goods with import Murabaha.

Key words: Islamic Murabaha Contracts; The Economic Level; Libyan Families.

 <http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.17.12>

1  ezhashluf@elmergib.edu.ly, <https://orcid.org/0000-0002-9631-2273>

2  milad.hamed@asmarya.edu.ly

3  ibrahimhwidi@gmail.com

4  obshtewi@elmergib.edu.ly

عقود المرابحة الإسلامية ودورها في تحسين المستوى الاقتصادي للأسر الليبية (دراسة وصفية تحليلية عن مصرف الجمهورية)

عزالدين زلي حشلوف

د، جامعة المرقب، ليبيا

ميلاد ابراهيم حامد

د، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا

ابراهيم مصطفى هويدي

د، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا

اسامة الباشير اشتيوي

د، جامعة المرقب، ليبيا

الملخص

تعتبر تجربة المصارف العاملة في ليبيا ودخولها في عمليات المرابحة الإسلامية تجربة حديثة نسبياً وكانت ولادة الفكرة وتطبيقها عسيراً جداً ومر بظروف معقدة كادت أن تجهض الفكرة وتغيبها عن الظهور في مراحل عديدة ولكن شاء المولى لها الظهور رغم كل تلك الصعوبات ويمكن أن نحدد أول تجربة للمرابحة الإسلامية في بداية السنة المالية 2009م بمصرف الجمهورية، وهو أحد المصارف الكبرى التجارية التي تتبع مصرف ليبيا المركزي وأكبرها من حيث رأس المال، ويتمتع بحجم كبير من الزبائن والمتعاملين والمستثمرين.

الكلمات المفتاحية: عقود المرابحة الإسلامية؛ المستوى الاقتصادي؛ الأسر الليبية.

المقدمة

جاء الإسلام بخيري الدنيا والآخرة، ولم تقف تشريعاته فقط على الممارسات التعبدية والشعائر المعروفة فحسب، بل نظرة الإسلام أعمق من ذلك تهدف لتأسيس نظام متكامل لحياة هنيئة للمسلم، تخرجه من دائرة الفقر وتجلب له المصالح وتحترم حقوقه في الحياة السعيدة.

فالمرابحة في ظل الشريعة الإسلامية توجه المال من أجل الاستثمار الفاعل لخدمة المجتمع ولا يوجه لغرض الاكتناز، وتشير إحدى التقارير الاقتصادية إلى أن الصيرفة الإسلامية قد تطورت بشكل كبير وحقت نسب نمو فاقت بشكل واضح نسب نمو المصارف التقليدية حيث بلغ معدل النمو السنوي خلال الفترة 2009-2012 حوالي 11% للمصارف الإسلامية مقابل 6.8% للمصارف التقليدية (تقرير تطورات التمويل، 2014).

ولأهمية المرابحة بوصفها أحد معاملات البنوك الإسلامية كُتبت عنها العديد من الكتب والبحوث والمقالات وأعدت الرسائل الجامعية على مستوى الماجستير والدكتوراة، وذلك في مجال تطبيقاتها وشروطها ومنافعها، وبيع المرابحة باختصار هو بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم- هذا ما تفقت عليه عبارات الفقهاء،

وإن اختلفت ألفاظهم في التعبير عنه (مفيض الرحمن، 2007).

وتعتبر تجربة المصارف العاملة في ليبيا ودخولها في عمليات المرابحة الإسلامية تجربة حديثة نسبياً وكانت ولادة الفكرة وتطبيقها عسيراً جداً ومر بظروف معقدة كادت أن تجهض الفكرة وتغيبها عن الظهور في مراحل عديدة ولكن شاء المولى لها الظهور رغم كل تلك الصعوبات ويمكن أن نحدد أول تجربة للمرابحة الإسلامية في بداية السنة المالية 2009م بمصرف الجمهورية، وهو أحد المصارف الكبرى التجارية التي تتبع مصرف ليبيا المركزي وأكبرها من حيث رأس المال، ويتمتع بحجم كبير من الزبائن والمتعاملين والمستثمرين.

أولاً: أهمية البحث:

- 1- تستمد الدراسة أهميتها النظرية في البحث في منتجات وخدمات المصارف من ناحية المراجعة الإسلامية والتي هي بديل للمنتجات والخدمات التقليدية المبنية على نظرية الفائدة، وإبراز أهمية الدين الإسلامي وأحكامه الفقهية والأخلاقية بما يمس الناس في حياتهم الاقتصادية والاجتماعية.
- 2- تعد هذه الدراسة مهمة من الناحية العملية من حيث أنها تقدم اختباراً حقيقياً وبشكل عملي لخدمات المراجعة الإسلامية ودورها في تحسين اقتصاد الأسر المستفيدة من عقود المراجعة الإسلامية في مصرف الجمهورية- وبالتالي تمكّن الدراسة من الوقوف على جوانب يمكن بعدها الحكم بمدى نجاعة تلك الخدمات وهل ساهمت في حل هذه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية أم لم تساهم في ذلك.

ثانياً: مشكلة البحث:

تبرز المشكلة البحثية من خلال ما يوضحه الباحثون فيما يلي:

- 1- البحث في مشكلة التطبيقات لعقود المراجعة وأنواعها بمصرف الجمهورية ومسيرة تطورها ولماذا أصابها الجمود وعدم انتشارها في مصارف أخرى.
- 2- البحث في مشكلة مدى استفادة الأسر الليبية المستفيدة من عقود وعمليات المراجعة الإسلامية على اختلافها في مصرف الجمهورية في تحسين مستوى معيشتها واقتصادها.

ثالثاً: فرضيات البحث:

- 1- هل عقود المراجعة الإسلامية في مصرف الجمهورية تؤدي إلى تحسين المستوى الاقتصادي للأسر الليبية؟
- 2- هل عقود المراجعة الإسلامية في مصرف الجمهورية لا تؤدي إلى تحسين المستوى الاقتصادي للأسر الليبية؟

رابعاً: أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- 1- معرفة ووصف أنواع عقود المراجعة الإسلامية في مصرف الجمهورية.
- 2- معرفة مدى الاستفادة من عقود المراجعة الإسلامية في تحسين المستوى الاقتصادي للأسر الليبية.
- 3- معرفة ووصف التحديات والصعوبات التي يواجهها مصرف الجمهورية في تنفيذ عقود المراجعة وكيف يمكن التغلب عليها.

خامساً: الدراسات السابقة:

1 – من خلال دراسة الرفيعي، (2012) حيث تسعى هذه الدراسة إلى إبراز دور القطاع المصرفي المباشر وغير المباشر في تنمية الاقتصادات ذات التوجه الإسلامي، باعتبارها مؤسسات مالية تمارس أنشطة ائتمانية ذات طبيعة خاصة فرضتها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وقد استخدم الباحثون المنهج الوصفي والتحليل الاستنتاجي.

وخلصت هذه الدراسة لنتائج أهمها: إن خصائص المصارف الإسلامية ترتبط بخصائص النظام الاقتصادي الإسلامي ككل، ويواجه العمل المصرفي الإسلامي جملة من المشاكل والمعوقات التي تعرقل بلوغ الأهداف التي تنشدها المصارف الإسلامية، ومنها الإدارية والاقتصادية والمحاسبية. وتتشابه الدراسة السابقة للباحثين الرفيعي وآخرون مع هذه الدراسة من حيث البحث في دور المصارف الإسلامية في إحداث عملية التنمية الاقتصادية، وهذا من أهم الأهداف التي تسعى الدراسة الحالية لكشفها، ولكن تختلف الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية من حيث أن مجال اهتمامها هو دراسة عقود المراجعة الإسلامية ودورها في تحسين مستوى اقتصاد الفرد.

2 - تركزت دراسة الحكيم، (2014) حول فكرة مدى استجابة المصارف الإسلامية الأردنية لمسؤوليتها الاجتماعية بتقديم الخدمات الاجتماعية المناسبة للمتعاملين معها وما مدى فاعلية هذه الخدمات بالنسبة لهم.

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الاجتماعي المنوط بالمصارف الإسلامية كأحد الأهداف التي أنشئت من أجلها، وقد استخدمت الدراسة عينة عشوائية (بعدد 33) من المتعاملين مع المصارف الإسلامية الأردنية في شكل استبانة، وقد توصلت هذه الدراسة أن المصارف الإسلامية الأردنية تقوم بالمحافظة على شرعية وسلامة المعاملات المقدمة للمتعاملين معها وفاءً لمتطلبات مسؤوليتها الاجتماعية مع أولئك المتعاملين، وتسهيل إجراءات التعامل لكسب ثقتهم، وتتشابه هذه الدراسة (الحكيم) مع الدراسة الحالية في نواحي تناولها لموضوع المصارف الإسلامية وتعاملاتها البنكية، كأحد روافد ووسائل الإعانة والمسؤولية الاجتماعية، والتي لها ارتباط مع تحسين الوضع الاقتصادي للأسر، غير أن الدراسة الحالية تركز على دور عقود المراجعة الإسلامية في المجتمع الليبي.

3 - دراسة بلعروز، (2011)، وقد تناولت ضوابط السياسات المالية في الاقتصاد الإسلامي ودورها في الحد من الفقر، دراسة مقدمة إلى جامعة حسينية بن بو علي، الشلف، الجزائر، أكتوبر.

تناولت هذه الدراسة دور السياسة المالية في الحد من الفقر، والتعرف على الضوابط الشرعية التي تحكم السياسات المالية، والضوابط الشرعية لسياسة الإيرادات العامة مثل الزكاة والضرائب والتكافل الاجتماعي.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها: أن مشكلة علاج الفقر عن طريق ضوابط السياسات المالية في التشريع الإسلامي إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى تدخل الدولة أولاً بضمان الحد الأدنى للعيش لكل فرد من أفراد المجتمع وبالرغم أن هذه الدراسة تناولت مسائل في الاقتصاد الإسلامي ودراسة مشكلة الفقر، إلا أنها تختلف عن الدراسة الحالية التي تركز على مسألة في الاقتصاد الإسلامي تتعلق بتحسين مستوى الأسرة عن طريق المراجعة الإسلامية.

4 - دراسة بن عفانة، (2009) تناولت هذه الدراسة توضيح كيف تقوم المصارف الإسلامية بتطبيق مبدأ البعد عن الربا في جميع معاملاتها أخذاً وإعطاءً، ذلك أن المصارف الإسلامية هي البديل الشرعي للبنوك الربوية، وركزت الدراسة على توضيح المقصود بالمراجعة المركبة وأقوال العلماء المعاصرين في حكمها وأدلتهم والراجح من أقوالهم وتوضيح الخطوات العملية لتنفيذ المراجعة المركبة وبيان الضوابط والمعايير التي متى تمّ الالتزام بها كان العقد صحيحاً.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: إن المراجعة المركبة مشروعة على الراجح من أقوال العلماء، بينما تحتاج البنوك الإسلامية في فلسطين إلى تطوير الأساليب في مختلف المجالات وخاصة العمل المصرفي، وهذه الدراسة تشبه الدراسة الحالية في تناولها لموضوع المراجعة الإسلامية وأنها تركز على بيع المراجعة المركبة ولكنها تختلف عن الدراسة الحالية في كون الدراسة الحالية تتناول عقود المراجعة الإسلامية ودورها في تحسين مستوى الأسر الليبية.

5 - دراسة عيسيري، (2008)، حيث تناولت هذه الدراسة، رعاية الإسلام للأسرة، ومميزات الاقتصاد الإسلامي، كذلك تناولت الدراسة القواعد الشرعية لاكتساب المال ودور الأسرة في تنمية اقتصادها، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك تدني في الوضع الاقتصادي للأسرة، وتتشابه هذه الدراسة، مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع اقتصاد الأسرة، حيث أن الدراسة الحالية تتناول أيضاً موضوع تحسن اقتصاد الأسرة، إلا أن هذه الدراسة مختلفة عن الدراسة الحالية في عدم تناولها لموضوع المراجعة الإسلامية.

6 - دراسة مرداد، (2008)، تناولت هذه الدراسة علم القواعد والضوابط الفقهية بالتفصيل، حيث اعتمد الإمام ابن القيم الجوزية رحمه الله التأصيل الشرعي في منهجه لتعقيد القواعد في تخريج الفروع والتطبيقات على القاعدة أو الضابط، وأن علم القواعد الفقهية من العلوم المهمة، فهو العلم الذي يجمع المسائل المتباعدة ويوحد الفروع المتباينة ويرسم للفقيه خطوطاً واضحة المعالم يسير عليها.

وأظهرت هذه الدراسة أن كثيراً من فروع المسائل الفقهية في أبواب الأسرة يمكن ضبطها بقواعد عامة تنظمها في عقد واحد. وبذلك نجد أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية في كون أن هذه الدراسة فقهية خالصة، بينما الدراسة الحالية تتناول عقود المراجعة الإسلامية ودورها في تحسين مستوى اقتصاد الأسر.

7- دراسة البلتاجي، (2005) تهدف هذه الدراسة إلى بيان طبيعة ومفهوم المنشآت الصغيرة ومقومات نجاحها، وإلى تقويم الصيغ التمويلية للمنشآت الصغيرة القائمة على الائتمان بفائدة وأثر ذلك على الربحية، كما تناولت المنهج المصرفي الإسلامي في تمويل المشروعات الصغيرة مع التركيز على صيغ التمويل التي أجازتها الشريعة الإسلامية

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها: أهمية المنشآت الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن التمويل عن طريق الاقتراض بفائدة يعتبر غير مناسب لتمويل المنشآت الصغيرة، حيث يسبب الكثير من المخاطر والمشكلات نتيجة التزام المنشأة بضرورة دفع القرض مع فوائده.

وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: إنشاء إدارات متخصصة لتمويل المنشآت الصغيرة في المصارف الإسلامية وإعداد كفاءات مصرفية متخصصة في مجال تمويل المنشآت الصغيرة.

وهذه الدراسة تشبه الدراسة الحالية من حيث أن المراجعة الإسلامية هي إحدى صور التمويل الإسلامي والتي تهدف لتحسين المقترض، ولكن بشروط وضوابط شرعية محددة، في حين أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية في كون الدراسة الحالية تركز على المراجعة ودورها في تحسين مستوى اقتصاد الأسر الليبية.

8 - دراسة الخطيب، (2005) تناولت هذه الدراسة تعريف المراجعة، وحكمها، وشروطها، وخطوات إتمام عقد المراجعة، وأهمية بيع المراجعة، وكذلك دراسة الملاحظات على المراجعة الداخلية كما يجريها البنك الإسلامي الأردني كما تهدف الي التعرف على أهم الصعوبات التي تواجه البنك الإسلامي الأردني، وكذلك الوقوف على المخالفات التي يقع فيها البنك في تأديته للمراجعة الإسلامية، وكذلك الصعوبات التي تواجه البنك الإسلامي الأردني بصورة عامة والمراجعة بصورة خاصة.

وخلصت الدراسة إلى نتيجة هامة وهي: إن البنك الإسلامي الأردني صرح إسلامي يجب مسانده، ويمكن الاعتماد عليه في تطهير معاملتنا من الربا، إذا التزم بالأصول الشرعية، وتوصي هذه الدراسة بأن يتحمل البنك الإسلامي الأردني مسؤولية البضاعة حتى تسليمها للمشتري، وأن لا يسلم البضاعة، أو يوافق عليها لعقد بيع المراجعة إلا بعد الكشف عليها، والتأكد من صلاحيتها ولما اشترت من أجله، على أن يلتزم البنك برد البضاعة بالعيب غير الظاهر.

وهذه الدراسة تتشابه مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع المراجعة الإسلامية ولكنها تختلف عنها في كون الدراسة الحالية تدرس مساهمة المراجعة الإسلامية في تحسين مستوى اقتصاد الأسرة الليبية تحديداً.

سادساً: منهجية البحث

1- نوع منهج البحث:

استخدم الباحثون المنهج الوصفي النوعي (الكيفي) لأنه يتناسب مع موضوع الدراسة المراد البحث عنها وصفاً كيفياً، وهو المنهج المعتمد على الملاحظة والمقابلة ودراسة الوثائق. ويمكن تعريف المنهج الوصفي بشكل عام بأنه: أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد عبر فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية تنسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة المراد دراستها (عبيدات، 2012).

إن المنهج الكيفي هو الذي يعتمد المنهجية التي يتحدث ويشارك فيها الباحثين مع الباحثين في البحث عن الحقيقة، وهذا ما جعل منهج الملاحظة بالمشاركة، والمقابلة الكيفية، وبحوث سيرة الحياة، وطريقة المحادثة الجماعية، والمنهج الوثائقي، تشهد عملية إحياء ولذا شهد توسعاً في التطبيق، ويعرف المنهج الكيفي بأنه: ذلك المنهج الذي يرى في المجتمع وإنسانيه وتاريخه كتاباً مفتوحاً، يتعلم منه لا يعلمه، ويستخلص المعرفة مباشرة من الإنسان وعالم حياته، ويفسر التغيرات النوعية في المجتمع المعقد، فهو مفهوم مركب لمدخل نظرية ومنهجية مختلفة جداً عن الواقع الاجتماعي (طعم الله، 2004).

2- مصادر جمع البيانات:

استخدم الباحثون لجمع البيانات في هذا البحث الأداة التاليتين وهما: المقابلة والاطلاع على الوثائق:

أ – المقابلة:

وهي لقاء يتم بين الباحث والمسؤول المراد الحصول منه على المعلومات بصورة شفوية ومباشرة وتعد أداة لجمع المعلومات الخاصة بالبحوث التي لا يمكن الحصول عليها باستخدام أدوات أخرى. ورغم أن العديد من الباحثين يعتقدون بسهولة المقابلة إلا أنها على عكس ذلك لأنها تحتاج إلى تحضير وتخطيط مسبق وحذر كبير في دقة اختيار المصطلحات والكلمات، وتصميم الأسئلة المناسبة حتى تفي بالغرض الذي قامت من أجله (المغربي، 2002). والمقابلة تنقسم إلى (مقابلة مفتوحة – مقابلة مغلقة) ويستخدم الباحثون المقابلة المغلقة: والتي تطرح فيها أسئلة محددة، وعليه فإن الباحثون استخدموا هذه الوسيلة الرئيسية في جمع البيانات من مصرف الجمهورية عن طريق توجيه أسئلة محددة للمستجوبين، وهم المسؤولين المباشرين عن عقود المراجعة الإسلامية بهذا المصرف، وكذلك المقابلة مع المسؤولين عن مراقبة العقود وتقيدها بالضوابط الشرعية التابعة لهيئة الرقابة الشرعية بالمصرف، وإدارة العمليات المصرفية في قطاع الصيرفة وإدارة المراجعة والتدقيق الشرعي، كذلك قام الباحثون بإجراء المقابلة مع عينة مختارة من الأسر الليبية التي استفادت من خدمات المراجعة بهذا المصرف.

ب - الوثائق:

وتعتبر هذه الطريقة من طرق المنهج الكيفي حيث تعتمد على جمع البيانات والمعلومات التي يتم استيفؤها من الوثائق، ويتمثل ذلك في التقارير التي يكتبها المتخصصون وما يُبدونه من توجيهات في السجلات، وكذلك ما يكتبه الخبراء من ملاحظات وتقارير، وما يتم إصداره من توجيهات بصورة رسمية، وجميع ما سبق من الوثائق يُعد مهماً للباحث العلمي، ويمكن عن طريقها دراسة وتحليل أبعاد المشكلة محل الدراسة، ومن ثمّ التوصل إلى النتائج المفيدة بالنسبة لمنهج البحث العلمي (مفهوم المنهج النوعي، 2017).

وفي هذه الدراسة فالوثائق هي ما يستلزم من الباحث الاطلاع عليها من المستندات والوثائق والتقارير والصور المختلفة من إدارة المصرف، التي تعتبر أداة للتعرف على الظاهرة المراد دراستها في مجتمع البحث، وجمع البيانات عنها، ومن أمثلة عقود المراجعة عقود شراء السيارات، أو عقود المراجعة لغرض شراء المباني، وتمليتها للزبون المتعامل مع المصرف، وعموماً فإن أهم الوثائق المستخدمة من المصرف هي:

- 1- التقارير السنوية التي تتضمن بيانات وإفصاحات عن عمليات عقود المراجعة الإسلامية المنجزة بالمصرف.
- 2- عقود المراجعة المعمول بها في هذا المصرف، وتشمل جميع العقود بداية من طلب الشراء ونهاية بعقد بيع المراجعة النهائي.
- 3- الميزانيات السنوية التي تحتوي على بيانات وإفصاحات عن عمليات وعقود المراجعة الإسلامية بالمصرف.
- 4- اللوائح المنظمة المكتوبة والموثقة لعقود المراجعة الإسلامية من حيث الضوابط الشرعية المعمول بها بهذا المصرف.

ج - طريقة تحليل البيانات:

إن تحليل بيانات الدراسات الكيفية هي عملية مستمرة ومتواصلة تبدأ من لحظة تسجيل الملاحظات وليس انتهاءً بعقد المقابلة والإطلاع على مضمون الوثائق، وعليه فالباحثون استخدموا المنهج التحليلي التفسيري للبيانات الكيفية. ولاستخراج النتائج يتم ذلك بطرق تفسيرية وتحليلية لإيجاد العلاقات المتشابهة للظاهرة المدروسة، والبحث عن المعاني الكامنة وراء ما قدمته هذه البيانات، وذلك في ضوء النظرية التي يتبعها الباحثون، ومن خلال عملية تأمل نقدي لما تم الحصول عليه من ميدان البحث يعكس في نهاية المطاف رؤية جديدة للقضية المدروسة قد تتعارض أو تتفق مع النموذج النظري الذي يتبعه الباحثون (هس و آخرون، 2011).

فمرحلة تحليل البيانات الكيفية هي المرحلة الحاسمة في البحث الكيفي، وهي التي تعطي لهذا النوع من البحوث ميزته. إن تحليل البيانات الكيفية هي العملية المنظمة للبحث في نصوص المقابلات والملاحظات الميدانية والمواد الأخرى التي جمعت من خلالها البيانات وتنظيمها لزيادة فهم الباحث لها، ولإتقان من تقديم ما اكتشفه للآخرين، ويشتمل التحليل على العمل مع البيانات الكيفية وترتيبها وتقسيمها إلى وحدات يمكن التعامل معها وتركيبها بحثاً عن أنماط وانساق واكتشاف ما هو المهم وما يمكن أن يستفاد من تلك البيانات (هس و آخرون، 2011).

كما اعتمد الباحثون على استخدام المنهج الاستقرائي الذي يهتم باستقراء الأجزاء ليستدل منها على حقائق تعم على الكل، باعتبار أن ما يسري على الجزء يسري على الكل، فجوهر المنهج الاستقرائي هو الانتقال من الجزئيات إلى الكليات أو من الخاص إلى العام، والاستقراء هو الطريق نحو تكوين المفاهيم والوصول إلى التعميمات، عن طرق الملاحظة ودراسة الفروض والبراهين وإيجاد الأدلة (سلامة، 1999).

المبحث الثاني

أولاً: نبذة عن مصرف الجمهورية وقطاع الصيرفة الإسلامية:

يعتبر مصرف الجمهورية من أعرق المصارف التجارية العاملة في ليبيا، وله خدمات متميزة ويستحوذ على النصيب الأوفر من السوق المصرفي في ليبيا، وقد تميز بكونه أول مصرف ليبي تقليدي يخوض تجربة تقديم الصيرفة الإسلامية من خلال البدء في تقديم صيغة المراجعة للأمر بالشراء مع بداية السنة المالية (امحمد، 2009).

ومصرف الجمهورية يعتبر مصرف ليبي بالكامل يملك المصرف المركزي الليبي فيه حصة 71% وحصة 15% يملكها أفراد و 10% لجهات عامة و 4% للموظفين، وافتتح المصرف في سنة 1969م وقد تم دمج مصرفي الأمة والجمهورية بقرار مصرف ليبيا المركزي سنة 2007م فأصبح للمصرف 158 فرعاً ووكالةً بعدد 6 مناطق إدارية موزعة جغرافياً في ليبيا ويوجد بهيكل المصرف عدد 6 قطاعات و 20 إدارة ومكتب ووحدة، وينتمي إليه في حدود 6000 موظف (وثائق منشورة، 2017).

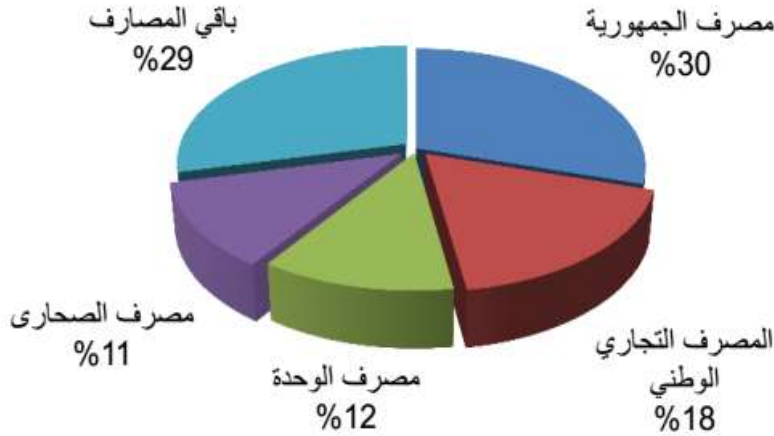
كما أن مصرف الجمهورية هو أكبر مصرف تجاري ليبي من حيث الأصول الموجودة به والتي بلغت حوالي (32,160.2) مليار دولار كما هي في النصف الثاني من العام 2016م، وهو بذلك يسيطر على حصة سوقية تبلغ حوالي 33.8% من الأصول والموجودات المجمعة للمصارف التجارية في ليبيا، ويظهر الجدول رقم (1) بيانات المصارف التجارية الليبية، مرتبة بحسب حجم أصولها وحجم الودائع والائتمان خلال الربع الثاني من سنة 2016م، كما يظهر في الجدول نصيب هذا المصرف وهو الأكبر.

جدول رقم (1) بيانات المصارف التجارية الليبية، مرتبة بحسب حجم بياناتها المالية حتى الربع الثاني من سنة 2016م (مليون دينار)

ت	اسم المصرف	الأصول	الودائع	الانتماء	حقوق الملكية
1	مصرف الجمهورية	32,160.2	26,217.1	8,829.8	1,678.9
2	المصرف التجاري الوطني	19,208.8	15,085.3	4,494.7	759.7
3	مصرف الوحدة	12,784.5	9,111.8	2,162.6	604.2
4	مصرف الصحاري	12,612.5	10,958.1	1,847.8	459.9
5	مصرف التجارة والتنمية	5,780.0	5,042.8	569.7	237.3
6	مصرف شمال أفريقيا	3,283.4	2,384.1	853.0	338.2
7	المصرف الليبي الخارجي	1,512.2	1,350.0	0.2	2.3
8	مصرف الخليج الأول الليبي	1,510.0	1,148.5	26.2	312.5
9	مصرف الأمان للتجارة والاستثمار	1,316.3	824.3	112.3	147.0
0	مصرف الواحة	1,289.0	992.5	190.6	154.3
1	مصرف الإجماع العربي	1,208.0	943.1	210.0	116.2
2	المصرف المتحد للتجارة والاستثمار	820.6	621.8	119.8	106.7
3	مصرف الوفاء	410.7	303.3	89.5	61.7
4	المصرف التجاري العربي	338.0	272.2	28.0	37.5
5	مصرف السراي للتجارة والاستثمار	332.4	252.0	23.6	39.6
6	مصرف المتوسط	322.2	240.1	38.4	33.2
7	مصرف النوران	209.5	104.2	0.0	102.1
-	المجموع	95,086.3	75,851.2	19,596.2	5,191.3

المصدر: - تقرير مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية الليبية، حتى الربع الثاني من 2016م، 26-29.

والشكل رقم (1) يبين نسبة تركيز الأصول في هذا المصرف:
حيث يوضح أن مصرف الجمهورية يستحوذ على أكبر نسبة من بين المصارف الليبية في حجم الأصول وهي %30 (1).



شكل رقم (1) توزيع الأصول والودائع والائتمان بين المصارف التجارية الليبية ونصيب مصرف الجمهورية منها

وبنظرة تاريخية لتطور الصيرفة الإسلامية بهذا المصرف نجد أنها مرت بعدة محطات رافقت مراحل سياسية واقتصادية وتشريعية مختلفة، حيث شرّعت البلاد فكرة تجربة الصيرفة الإسلامية من خلال إصدارها لقوانين تمنع الربا بين الأفراد حصراً وكان أبرز التشريعات في هذا الصدد ما تضمنه القانون رقم (1) لسنة 2005م، وكذلك الإذن في ممارسة المصارف التجارية للعمليات المصرفية ذات الصبغة الإسلامية مع بعض الشروط المنظمة، وبالفعل بدأ مصرف الجمهورية العمل بها في سنة 2009 م (إعداد الباحث)

وقد حدد مصرف الجمهورية أهداف الصيرفة الإسلامية في ما يلي:

- 1- تفعيل الجانب الشرعي في المعاملات المصرفية.
- 2- تنشيط الحركة التجارية للقطاعين العام والخاص.
- 3- ضمان وجود تدفقات سلعية مقابل التدفقات النقدية.
- 4 - نشر ثقافة الصيرفة الإسلامية والمعاملات الشرعية.
- 5 - تشجيع الأفراد على الادخار والاستثمار.
- 6 - استقطاب الأموال واستثمارها في بيئتها الطبيعية والحد من كنزها وهجرتها

والجدير بالذكر أن المؤتمر الوطني العام في سنة 2013، أصدر القانون رقم (1) لسنة 2013م، والذي يُمنع بموجبه التعاملات الربوية في المصارف الليبية، التي تجري بين الأشخاص الطبيعية والاعتبارية، وأبطل كل فائدة ربوية ظاهرة أو مستترة تترتب على هذه المعاملات.

ثانياً: أنواع عقود المرابحة الإسلامية في مصرف الجمهورية:

نظراً لطبيعة البحث والتي تتطلب جمع بيانات نوعية فقد تم تبني أسلوب المقابلات الشخصية مع المسؤولين والعاملين الذين لهم علاقة بالخدمات المالية والمصرفية الإسلامية في قطاع الصيرفة بمصرف الجمهورية، وبالتالي حصل الباحثون

على بيانات مهمة في معرفة أنواع عقود المراجعة بهذا المصرف، ومن المعروف أن الفقه الإسلامي قديماً عرف صورتين للمراجعة هما الصورة العامة، وصورة بيع المراجعة للأمر بالشراء، وهي تطوير للمراجعة المعروفة عند الفقهاء المتقدمين، وبالنظر في التطبيق المعاصر نجد أن الصورة الأولى والتي يسبق العرض فيها الطلب نادرة الحدوث، كما أفادت بذلك بيانات المقابلة في الإجابة على أسئلة الباحثون.

يوجد نوعين رئيسيين من أنواع المراجعة وهما:

1 - المراجعة للأمر بالشراء المحلية:

تتفرع من هذا النوع عدة أنواع من العقود مثلاً:-

- مراجعة السيارات.

- مراجعة الحاسب الآلي.

- مراجعة الأثاث.

- مراجعة مواد البناء.

2 - المراجعة الاستيرادية للمشروعات الصغرى والمتوسطة والكبيرة:

وتتفرع منها عدة عقود وعدة مستويات تخدم حاجيات أفراد المجتمع، مثل عقود المشروعات الصغرى للأفراد كالمصانع الصغرى، وعقود المراجعات الاستيرادية لاستيراد السلع والآلات وخطوط الإنتاج والسيارات والمعدات والآلات الالكترونية والكهربائية وغيرها.

أنواع المستندات وعقود المراجعة المتضمنة لتسلسل الإجراءات بالمصرف:

سواء كانت المراجعة بالأمر بالشراء أي الداخلية أو المراجعة الاستيرادية أو الخارجية للمشروعات الصغرى والمتوسطة والكبيرة، فإن الباحثون سوف يأخذون النموذج الأول الذي هو أكثر تعلقاً بأهداف البحث حيث أنه يخدم الأسر الليبية أكثر من غيره وفيه يتقدم المواطن أو الزبون في عرف الاقتصاديين أو الذي يمكن الاصطلاح بتسميته بالعميل إلى المصرف بطلب لشراء السلعة، وبعد أن يتم دراسة الطلب يتم إبرام عقد الوعد معه، وهذه عملية مركبة من وعد بالشراء ووعد بالبيع وأخيراً بيع المراجعة، وبالتالي فإن الإجراءات في هذه المرحلة تسير وفق الخطوات التالية:

1- تلقى المصرف لطلب الشراء بأن يقوم المصرف بدراسة طلب العميل لتفادي مخاطر التمويل، وذلك بالاستعلام عن العميل من حيث خبرته أو سمعته ونشاطه التجاري وحجم أعماله وممتلكاته.

2- دراسة المصرف للعملية بأن يقرر المصرف القيام بتنفيذ العملية أو رفضها وفي حال الموافقة يضع شروطه وهي: قيمة الدفعة المقدمة، ونسبة الربح، وفترة السداد، وعدد الأقساط وقيمة كل منها، والضمانات المطلوبة.

ما تم تنفيذه من عقود المراجعة خلال السنوات الأخيرة:

من خلال الجدول رقم (2) الذي يبين قيمة عقود المراجعة المنجزة في مصرف الجمهورية، حيث حصل الباحثون على هذه الأرقام من المقابلة مع السيد مدير إدارة العمليات المصرفية بقطاع الصيرفة بمصرف الجمهورية، وكذلك من الوثائق الموجودة في قسم المراجعة في قطاع الصيرفة الإسلامية بنفس المصرف (مقابلة، 2017).

جدول رقم (2) قيمة عقود المراجعة المنجزة بمصرف الجمهورية

" مليون دينار "

ت	السنة	المبلغ المنجز من المراجعة
1	2013	1,639,764,004,349
2	2014	1,790,977,404,770
3	2015	106,775,662,709

المصدر: تقرير مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، أعداد مختلفة.

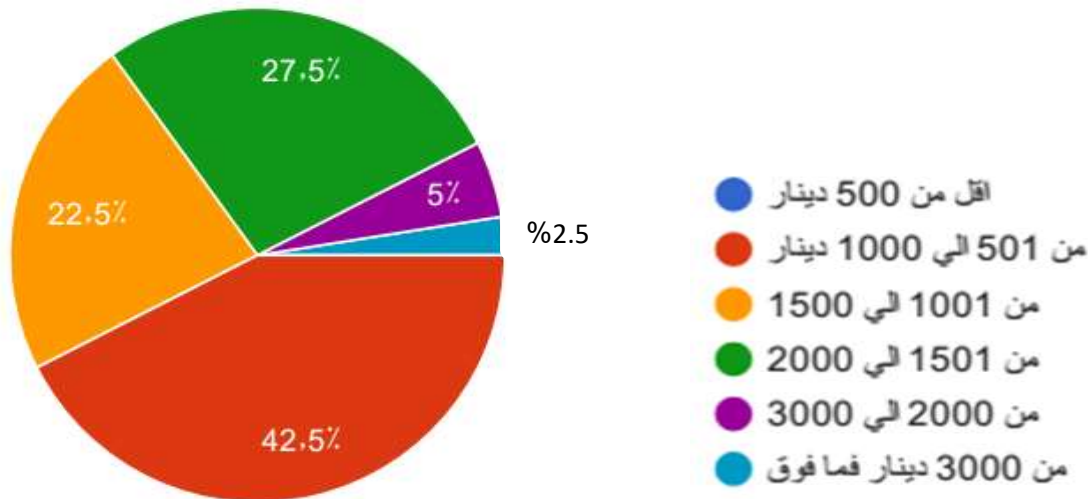
ومن خلال بيانات الجدول أعلاه والتي تبين انخفاض قيمة عقود المراهجة في سنة 2015م عن السنتين السابقتين لها، ويُرجع الباحثون ذلك للظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد في تلك الفترة والتي مازالت تلقي بثقلها على كاهل الاقتصاد الليبي وبشكل سلبي، وما نتج عنها من نقص في السيولة، وكذلك ارتفاع سعر العملة الصعبة (كالدولار واليورو) في السوق الموازية للسوق الرسمية، والتفاوت الكبير بين السعريين، وارتفاع أسعار المواد الغذائية وبسبب تدني أسعار النفط باعتباره المصدر الرئيسي للنتائج القومي الليبي وغيرها.

ثالثاً: مساهمة عقود المراهجة في تحسين اقتصاد الأسر المستفيدة من وجهة نظرهم

يرى الباحثون أن المقصد من هذه العقود أساساً هو خدمة شريحة من المجتمع هم بحاجة لها، وتمثل هذه الشريحة في الأسر التي تتقدم بطلبات للمصرف لغرض الاستفادة من عقد المراهجة، وهذا الأمر يعتبر من ضمن أهداف المصرف الإسلامي، وهو بيع المراهجة، وبه يحصل المصرف على أرباح منه، إلا أنه في نفس الوقت يقدم واجباً اجتماعياً هو من بين أهم الواجبات الاجتماعية المحددة في فلسفة المصارف الإسلامية، حيث يقع ضمن أهداف المؤسسة المصرفية الإسلامية ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية فلا يتحقق للاقتصاد النجاح والتطور إلا بوجود مجتمع مستقر ومتطور والعكس أيضاً هو الصحيح.

وقام الباحثون في سبيل معرفته وتوصله لهذا الهدف من أهداف هذه الدراسة، بإجراء مقابلة مغلقة على شكل استبيان لمعرفة وكشف الآراء، وكانت على عينة محدودة العدد وعشوائية الطريقة من العائلات الليبية المستفيدة من عقود المراهجة بالمصرف وبلغت (45) أسرة كانت (40) منها متكاملة الإجابة وصالحة للتحليل، وقيل الدخول في نقاط تحليل الاستفادة من عقود المراهجة التي حصلت عليها الأسر كما في عينة البحث قام الباحثون بتحليل وتصنيف البيانات من حيث المستوى التعليمي لأرباب هذه الأسر:

فقد كانت البيانات المحصلة من تلك العينة بعد تفرغها كما في الشكل رقم (2) التالي:



شكل رقم (2) توزيع أفراد العينة الاستطلاعية حسب متوسط الدخل

ومزيداً من التوضيح يتبين من الشكل الدائري أعلاه ما يلي:

أ. أن أكثر الأسر تكراراً ضمن فئة مستوى الدخل ضمن عينة البحث البالغة (40) أسرة، هي الفئة التي دخلها الشهري (ما بين 501 دينار إلى 1000 دينار في الشهر)، وبنسبة بلغت (42.5%).

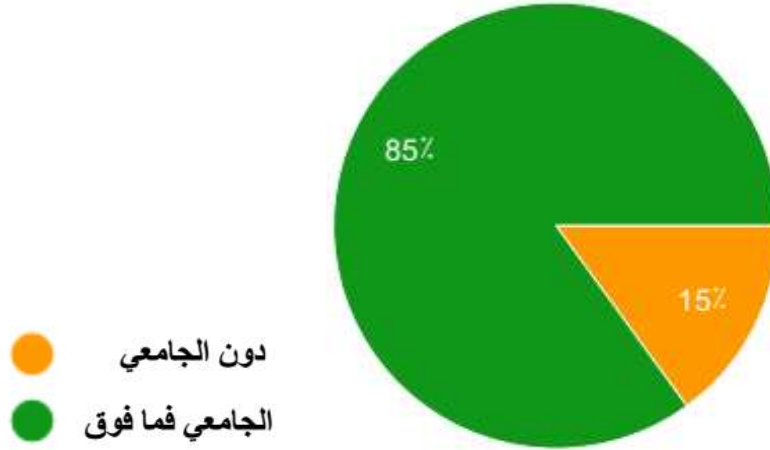
ب. تلي الفئة السابقة من حيث فئة مستوى الدخل في عينة البحث البالغة (40) أسرة، هي الفئة التي دخلها الشهري (ما بين 1501 دينار إلى 2000 دينار في الشهر)، وبنسبة بلغت (27.5%).

ج. تلي الفئة السابقة من حيث فئة مستوى الدخل في عينة البحث البالغة (40) أسرة، هي الفئة التي دخلها الشهري (ما بين 1001 دينار إلى 1500 دينار في الشهر)، وبنسبة بلغت (22.5%).

د. تلي الفئة السابقة من حيث فئة مستوى الدخل في عينة البحث البالغة (40) أسرة، هي الفئة التي دخلها الشهري (ما بين 2000 دينار إلى 3000 دينار في الشهر)، وبنسبة بلغت (5%).

هـ. إن آخر الفئات من حيث فئة مستوى الدخل في عينة البحث البالغة (40) أسرة، هي الفئة التي دخلها الشهري (من 3000 فما فوق في الشهر)، وبنسبة بلغت (2.5%) مع العلم بأنه لا توجد دخول أقل من 500 دينار ضمن عينة البحث.

كما يبين الشكل الدائري رقم (3) توزيع أفراد عينة البحث من حيث المستوى التعليمي: حيث يبين الشكل أن معظم أفراد العينة يحملون مستوى علمي من الجامعي فما فوق بنسبة بلغت (85%) والباقي يحملون تعليم دون الجامعي بنسبة بلغت (15%) ويفسر الباحثون ذلك أن من يقبلون على بيع المرابحة هم من فئة متعلمة، حيث قد درسوا شروطها وحكمها ثم أقبلوا عليها بهذا المصرف (مقابلة شخصية).



شكل رقم (3) توزيع أفراد العينة الاستطلاعية حسب المستوى التعليمي

رابعاً: دوافع اختيار التعامل مع مصرف الجمهورية - في عقود المرابحة من وجهة نظر الأسر المستفيدة من تلك العقود:

وبالنظر إلى تحليل الاجابات الواردة في الاستبيان يتبين للباحثون أن أغلب المواطنين كان سبب إقدامهم على خوض تجربة بيع المرابحة مع هذا المصرف وتفضيله عن بقية المصارف الأخرى بأن سمعة المصرف في هذا النشاط وإدارته الجيدة هي ما دفعهم لهذا، ولتمتع المصرف بتسهيل الإجراءات ووضوحها وتقيدتها بالضوابط الشرعية، كما أن حساباتهم ومرتباتهم فيه مما يجعلهم يقدمون على بيع المرابحة للاستفادة من هذه الخدمة، علماً بأن مصرف الجمهورية هو أكثر المصارف من حيث عدد الحسابات الجارية به، ويقدر العدد بأكثر من مليون حساب للمواطنين، باعتباره المصرف الأول والأكثر خبرة في الصيرفة الإسلامية في ليبيا.

ويرى الباحثون أن الدافع المهم حسب وجهة نظرهم في إقبال الناس على التعامل مع المصارف الإسلامية أو التعامل مع فروع الصيرفة الإسلامية هو قيامها بتوفير البديل الحلال للناس، وهم الزبائن والمساهمين والموظفين، بتوفير المعاملات المالية الحلال البعيدة عن الربا المحرم، وذلك استجابة لرسالة هذه المصارف الإسلامية.

خامساً: غرض عقود المرابحة التي يُقدّم عليها المواطنين بمصرف الجمهورية

كانت الإجابات كما في عينة البحث المستطلعة التي اختارها الباحثون منوعة بين شراء مركوب وهو السيارة عن طريق بيع المرابحة وبين شراء أثاث، وبين شراء مواد كهربائية، وذلك من خلال تفرغ إجابات العينة المختارة وهو ما يمكن توضيحه في الجدول التالي:

جدول رقم (3) أصناف السلع في عقود المراجعة حسب إجابات الأسر المستفيدة.

ت	المعاملة	الصف	العدد	النسبة
1	مراجعة للأمر بالشراء	شراء سيارات	37	92.5%
2	مراجعة للأمر بالشراء	شراء أثاث منزلي	2	5%
3	مراجعة للأمر بالشراء	شراء مواد كهربائية	1	2.5%
		المجموع	40	100%

المصدر: بناءً على إجابات أفراد عينة البحث المستفيدين من عقود المراجعة الإسلامية بمصرف الجمهورية.

وبالنظر إلى ما تضمنته النتائج السابقة وتحليلها يجد الباحثون أن سلعة السيارة أي الدخول في المراجعة لغرض اقتناء المركوب وهو السيارة جاء أكثر الأصناف التي يميل إليها المواطنون في تعاملهم مع المصرف وبغالبية ساحقة حيث بلغت النسبة 92.5%.

كما جاء في المرتبة الثانية من حيث دوافع المواطنين في الدخول للمراجعة كان بغرض شراء أثاث منزلي بنسبة بلغت 5% وأن نسبة 2.5% فقط كان لغرض شراء مواد كهربائية.

سادساً: مدى الاستفادة من تعامل الأسر مع مصرف الجمهورية في عقود المراجعة حسب وجهة نظرهم:

عند سعي الباحثون لمعرفة مدى استفادة الأسر من إجراءات عقود المراجعة مع مصرف الجمهورية كانت إجابات العينة المختارة أن الاستفادة تتمثل في النقاط التالية:

- 1- الحصول على سيارة بدون تعب وتوفير المركوب باعتباره من السلع الضرورية للفرد والأسرة.
 - 2- كسب المال من خلال بيع السلعة التي تحصلت عليها من قبل المصرف.
 - 3- اقتناء العديد من السلع دون الدفع نقداً وعاجلاً.
 - 4- الاستفادة الكبرى وهو أن عقد المراجعة يعتبر أحد بيوع الأمانة في الشريعة الإسلامية وبدون فوائد ربوية.
 - 5- الحصول على سيارة بالمراجعة الإسلامية وبيعها والاستفادة من المبلغ في شراء قطعة أرض.
- وبالنظر إلى إجابات عينة الدراسة من حيث استفادتهم من عقود المراجعة، وأوجه تلك الاستفادة كانت الإجابات تشير أن المصرف وفر لهم وسيلة مهمة مثل اقتناء السيارة التي تعد ضرورية للفرد والأسرة معاً، بطريقة سهلة وميسرة بعيدة عن الربا أو تعاملات مشبوهة أخرى، كما وفرت هذه المراجعة السلع دون دفع ثمنها في الحال أو نقداً حيث يتم ذلك بالتقسيط المريح عبر خصم الأقساط من مرتباتهم الشهرية أو أي دخول أخرى.

سابعاً: موضوع التورق وتعامل الأسر مع مصرف الجمهورية في عقود المراجعة حسب وجهة نظرهم:

التوريق أو التورق أو التسنيذ كما يطلق على هذه التقنية أحياناً اصطلاحاً يستعمل عندما يتم تحويل أصول مالية غير سائلة مثل القروض والأصول الأخرى غير السائلة إلى أوراق مالية، قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وهي أوراق تستند إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة، ولا تستند إلى مجرد القدرة المتوقعة للمدين على السداد من خلال التزامه العام بالوفاء بالدين (بوطكارك، 2009). وبناء على المعنى اللغوي والاصطلاحي للتورق يمكن القول بأن التورق هو شراء سلعة ليبيعهها إلى آخر غير بائعها الأول للحصول على النقد مثال ذلك أن يشتري سلعة بثمن مؤجل ثم يبيعهها لآخر نقداً ليحصل على ثمنها في الحال لرغبته في الحصول على النقد فإن باعها إلى بائعها الأول فهي العينة الممنوعة أما إن باعها إلى طرف ثالث فهي التورق (عثمان، 2011).

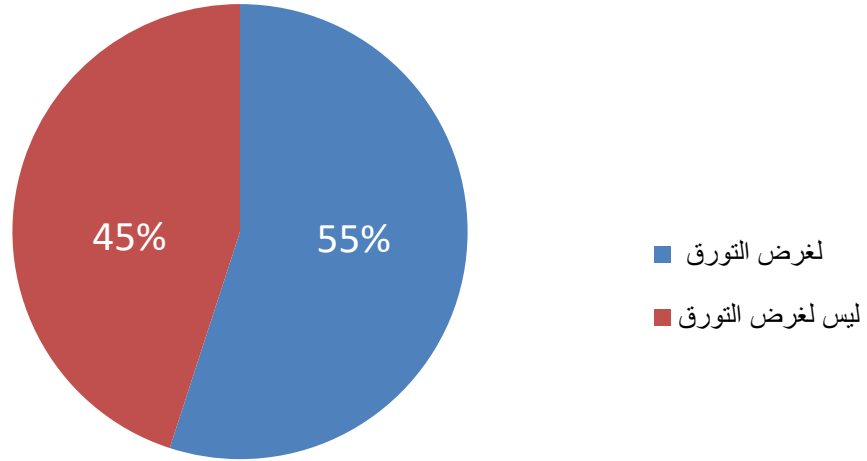
ولأهمية هذا الموضوع ولتوقع الباحثون أن كثيراً من الأسر بسبب الوضع الاقتصادي الذي تمر به سواء في الفترة الحالية أو السابقة، فإنهم يقومون ببيع ما يحصلون عليه بعد عملية المراجعة، فقد سأل الباحثون العينة المختارة عن ما إذا كان

هدفهم في الحقيقة هو التورق من خلال إتمام عقد المرابحة أم مجرد امتلاك السلعة المشتراة بطريقة التقسيط الأجل أي بعقد المرابحة؟ فكانت إجاباتهم بين نعم ولا ولكن غالبها نعم أي بقصد التورق، وفيما يلي الجدول رقم (4) الذي يوضح ملخص لإجابات عينة الدراسة فيما يخص التورق كهدف من المرابحة بمصرف الجمهورية.

جدول رقم (4) بيان الأسر المستفيدة من التورق.

ت	البيان	العدد	النسبة
1	لغرض التورق	22	55 %
2	ليس لغرض التورق	18	45 %
3	المجموع	40	100 %

المصدر: بناءً على إجابات أفراد عينة البحث المستفيدين من عقود المرابحة الإسلامية بمصرف الجمهورية. ويجد الباحثون أن النسبة متقاربة ولكن أغلب أفراد العينة المختارة للدراسة قد سعوا من المرابحة بمصرف الجمهورية إلى التورق عن طريق بيع السلعة التي حصلوا عليها بعد المرابحة ونسبة بلغت 55 %. ويمكن تمثيل هذه البيانات كما في الشكل الدائري التالي:



شكل رقم (4) إجابات الأسر المستفيدة من التورق

ثامناً: التحديات والصعوبات التي تواجه مصرف الجمهورية في تنفيذ عقود المرابحة الإسلامية وطرق التغلب عليها:

تواجه المؤسسات المصرفية ومنها قطاع الصيرفة الإسلامية بمصرف الجمهورية عدة تحديات وصعوبات أثناء تأديتها لخدماتها وتقديم منتجاتها وفي مقدمتها المرابحة والمشاركة وغيرها من أوجه التعامل مع الجمهور، وهذه التحديات منها التحديات الداخلية المرتبطة بالتشغيل والتوظيف مثل اختيار الموظفين الأكفاء ونحو ذلك، ومنها التحديات الخارجية التي يكون مصدرها من البيئة الاقتصادية والمالية المرتبطة بالمصرف. ومن أهم التحديات والصعوبات التي تواجه مصرف الجمهورية في تنفيذ عقود المرابحة الإسلامية ما يلي: (مقابلة، 2009)

1- حالات النكول وهي عدم وفاء العميل بالتزامه بتسديد الأقساط الشهرية التي اتفق مع المصرف على سدادها بعد استفادته من عقد المرابحة.

2- وجود تكلفة أليات البيع والتملك والشراء نظراً لعدم اعتياد المصرف على ذلك، مقارنة بالعمل التقليدي.

3-ضعف وسائل التكنولوجيا المستخدمة في قطاع الصيرفة الإسلامية مثل تطبيق بطاقات الائتمان وكذلك العمل في مجال التجارة الالكترونية.

4-ضعف سياسة التسويق المصرفي لمنتجات قطاع الصيرفة الإسلامية حيث يلعب التسويق اليد الواصلة بين المصرف وبين أفراد المجتمع (الحداد،1999).

5-الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد والتي أدت إلى تدني الخدمات المصرفية التي خدمات المراجعة الإسلامية جزءا منها.

ولكي يتم التغلب على هذه التحديات والصعوبات سواء كانت داخلية أو خارجية يجب اتباع الخطوات التالية:

أ-تنفيذ المراجعة الالكترونية حيث ستخفض التكلفة بشكل كلي.

ب-أهمية مساهمة جميع مؤسسات الدولة في نشر المعرفة بالصيرفة الإسلامية وأهم هذه المؤسسات مؤسسة الاوقاف ومؤسسات التعليم.

ج-تفعيل الجانب الشرعي في مراقبة المعاملات المصرفية.

د-استقطاب الاموال واستثمارها وتوظيفها التوظيف الامثل.

ه-تطوير عقود اخرى لبيع المنتجات والخدمات وتوفير المنافع للحد من التورق (مقابلة).

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- 1- تبين من نتائج الدراسة أن أنواع مستندات و عقود المراجعة المطبقة في مصرف الجمهورية تشمل نوعين رئيسيين هما:
 - أ- المراجعة للأمر بالشراء أو المراجعة المحلية (الداخلية) وتجرى مع الأفراد.
 - ب- المراجعة الاستيرادية (الاعتمادات) التي تجرى مع الشركات، والمراجعة المحلية تخص بيع السلع ذات الاستخدام الشخصي أو المنزلي أو الأسري كالسيارات والأثاث وغيرها، وبالنسبة للمراجعة الاستيرادية فتتفرع منها عدة عقود و عدة مستويات تخدم حاجيات أفراد المجتمع.
- 2- تبين أن دوافع اختيار الأفراد في المعاملة مع مصرف الجمهورية في عقود المراجعة يندرج في حسن سمعة المصرف في هذا النشاط وإدارته الجيدة وبتهيئة الإجراءات ووضوحها وتقيدها بالضوابط الشرعية.
- 3- بالبحث في التحديات والصعوبات التي تواجه مصرف الجمهورية في تنفيذ عقود المراجعة وطرق التغلب عليها تبين أنها تتمثل في:-
 - أ- تحديات بسبب شبهات حول المراجعة بسبب عدم قناعة بعض العملاء من المواطنين بطريقة بقاء المركوب (السيارة) في مخازن خارجية.
 - ب- حالات النكول ويحدث بعد تملك العميل للسلعة فيكون النكول في تسديد ما اتفق عليه الطرفان من أقساط شهرية بسبب تأخر المرتبات.
 - ج- ضعف في وسائل التكنولوجيا، وعدم وجود نظام الكتروني موحد لجميع منظومات فروع المصرف.
 - د- التركيز على التورق مما يجعل الزبائن يدفعون ثمناً أعلى لأجل ذلك باقتناء سلعاً عالية الثمن، فيحصل منهم العجز عن السداد أو التأخير.
 - هـ- ضعف في سياسات التسويق لمنتجات قطاع الصيرفة الإسلامية بمصرف الجمهورية.

ثانياً: التوصيات

- 1- لزيادة فعالية بيع المراجعة يوصي الباحثون بما يلي: تخصيص مراكز محدودة بعدد إدارات المناطق لمصرف الجمهورية وهذه المراكز تكون ممكنة بأنظمة تقنية مربوطة بالفروع التي تتبعها، ويتم بواسطتها الشراء والبيع للمراجعة وهذا يتيح المراقبة الفعالة وصحة تنفيذ العقود لبيع المراجعة لحد كبير. أو أن يقوم المصرف بتأسيس شركة مراجعة مستقلة تماماً إدارياً ومالياً يملكها المصرف بالكامل، أو تكون تابعة للقطاع المصرفي الليبي أو يتم تداول أسهمها في سوق المال ووظيفتها الشراء والبيع للزبائن المصرف، أو أن يشتري المصرف نسبة من الشركات الوكيلة في ليبيا بحيث يكون المصرف مساهماً فيها، ويتم البيع والشراء عن طريقها للزبائن، أو أن يقوم المصرف بتمويل الشركات بصيغة المشاركة وتقوم الشركة بالبيع للزبائن الذين يتعاملون معها بالبيع بصيغة المراجعة.
- 2- زيادة التوسع في خدمات المراجعة للأمر بالشراء الأخرى مثل المراجعة في المساكن وعدم الاقتصار على المراجعة في المركبات، بشكل يراعي الضوابط الشرعية والمقاصد الشرعية وكذلك فقه الواقع، كذلك التوسع في الخدمات والمنتجات الأخرى غير المراجعة مثل التوسع في الاستثمار بالمشاريع التنموية الزراعية والصناعية والتجارية.
- 3- الاهتمام بمعالجة التحديات المرتبطة بالشبهات الناتجة عن تصورات المواطنين عن المراجعة وتقديم التوضيحات لهم، والتعريف بنشاط المراجعة بمختلف الوسائل الممكنة عبر وسائل الإعلام وغيرها، وعلى جهات الدولة المعنية بالأمر الشرعية وبخاصة وزارة الأوقاف تبصير الناس بأصول المعاملات الإسلامية ومنها المراجعة، وحثّ خطباء المساجد والوعاظ والمراكز العلمية والمؤسسات على التعريف بها، كما يجب على الجامعات أن تقوم بدورها العلمي ولا سيما كليات الشريعة وأصول الفقه، والاقتصاد الإسلامي، وتضمن هذه المواضيع ضمن المناهج الدراسية، وعلى مصرف الجمهورية التعريف للمجتمع بهيئة الرقابة الشرعية واستكمال نصابها حسب قانون المصارف ولوائح مصرف ليبيا المركزي.
- 4- التنسيق بين مصرف الجمهورية وغيره من المصارف الليبية وبين المؤسسات الإسلامية التي تنظم العمل المالي الإسلامي للاستفادة من خبرة هذه المؤسسات، ومن خلال ما تقدمه من إرشادات وتوجيهات واستشارات، وأن تدعم الحكومة ومصرف ليبيا المركزي خطة تمكن المصارف من عملية التحول لتتوافق مع ما نص عليه المشرع في قانون 1 لسنة 2013م.

- 5- الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر تدعيم العلاقة بين المفهومين، وتوسيع نطاق تطبيق مبدأ التكافل الاجتماعي وأن يكون بشكل مؤسسي من أجل تنمية المجتمع المسلم ومحاربة مظاهر الفقر والبطالة لدى أفراد، وأن يقوم المصرف بشراء باقات من السلع المرغوبة والشعبية لتلبية رغبات وقناعات فئة كبيرة من المجتمع الليبي.
- 6- وضع خطط تدريبية شاملة للعاملين بالمصارف، وخاصة العاملين المستهدفين بتقديم الخدمات المالية الإسلامية في المراهقة وغيرها، من حيث التأهيل الشرعي المناسب، وكذلك التأهيل العلمي والفني والقانوني، وتوفير البرامج التدريبية المناسبة بالتعاون مع كليات الشرعية وأقسام الاقتصاد الإسلامي.
- 7- أن يتم تطوير الأساليب في التعامل مع المواطنين، بتبني خطط واستراتيجيات تسويقية مناسبة ومتطورة، وأن تواكب التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتوفير قواعد بيانات حديثة، وأن يتم دعم التواصل والتعاون بين الهيئة الشرعية بالمصرف وبين الهيئات العالمية بشكل مستمر.
- 8- الحد من الاستهلاك الزائد للسلع التي تؤدي إلى هدر النقد الأجنبي والتأثير السلبي على الاقتصاد الوطني، والقضاء على ظاهرة تهريب السلع للدول المجاورة بحيث لا يسمح للمواطن مثلاً بشراء سيارة إلا كل خمسة أو عشر سنوات وكذلك باقي السلع الأخرى.

المراجع

أولاً: الكتب

- أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية (القاهرة: دار النهضة العربية، 1999م).
- خميس طعم الله، مناهج البحث وأدواته في العلوم الاجتماعية (تونس: مركز النشر الجامعي، 2004م).
- ذوقان عبيدات، كايد عبد الحق، عبد الرحمن، البحث العلمي، مفهومه وأدواته وأساليبه (عمان، الأردن: دار الفكر ناشرون وموزعون، 2012م).
- شارلين هس، باتريشيا ليفي، البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية، ترجمة: هناء الجوهري (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011م).
- عوض بدير الحداد، تسويق الخدمات المصرفية، الطبعة الأولى (القاهرة - دار البيان، 1999 م).
- كامل محمد المغربي، أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية (عمان، الأردن: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2002م).

ثانياً: التقارير والدوريات

- 1- إبراهيم أحمد عثمان، التورق حقيقته أنواعه الفقهي المعروف والمصرفي المنظم (إمارة الشارقة دولة الإمارات العربية المتحدة، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة عشرة).
- 2- ابن علي بلعزوز، "ضوابط السياسات المالية في الاقتصاد الإسلامي ودورها في الحد من الفقر" (دراسة مقدمة إلى جامعة حسبية بن بو علي -- الشلف، الجزائر، أكتوبر، 2011م).
- 3- افتخار محمد مناحي الرفيعي، وخميس محمد وأحمد ياسين، "المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (العدد 21، العراق، 2012م).
- 4- حسام الدين بن عفانة، "بيع المرابحة المركبة كما تجريره المصارف الإسلامية في فلسطين" (دراسة مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد الإسلامي وأعمال البنوك، جامعة الخليل، فلسطين، بتاريخ 2009/07/27م).
- 5- عبدالسلام عبدالله امحمد، تجربة مصرف الجمهورية في بيع المرابحة للأمر بالشراء، دراسة تحليلية تقييمية "مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية.
- عمار بوظوك، "دور التورق في نشاط البنك حالة بنك التنمية المحلية" (رسالة الماجستير - جامعة منتوري، الجزائر، 2009م).
- عهد محمد عسيري، "الوضع الاقتصادي والتنظيم المالي للأسرة" (دراسة مقدمة لجائزة الملك فهد للبحث العلمي، -- المملكة العربية السعودية، 2008م).
- فؤاد صدقة مرداد، "القواعد والضوابط الفقهية عند الإمام ابن قيم الجوزية في فقه الأسرة" (رسالة دكتوراه -- جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1429هـ).
- محمد البلتاجي، "صينغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك، المملكة الأردنية الهاشمية" (دراسة مقدمة للمؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - عمان الأردن، 31 /5 /2005م).
- محمود إبراهيم مصطفى الخطيب، "من صينغ الاستثمار الإسلامية المرابحة الداخلية في البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار والملاحظات عليها وكيفية تجنبها ضمن الاقتصاد الإسلامي" (دراسة مقدمة إلى المؤتمر الثالث للاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى -- المملكة العربية السعودية، 2005م).
- مفيض الرحمن، "رؤية شرعية حول المرابحة وصياغتها المصرفية"، مجلة دراسات (ديسمبر، 2007).
- منير سليمان الحكيم، "المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الإسلامية الأردنية" (دراسة مقدمة إلى جامعة العلوم المالية والمصرفية - عمان، الأردن، 2014م).

- تقرير تطورات التمويل والصيرفة الإسلامية حول العالم (موقع المصارف العربية، نشر في شهر مارس، 2014م).
<http://www.uabonline.org>.
- مفهوم المنهج النوعي، خصائصه، وخطواته (موقع مبعث للدراسات والاستشارات الأكاديمية، يناير، 2017).
<https://www.mobt3ath.com>
- تقارير مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية الليبية، حتى الربع الثاني من 2017م.